الأمم المتحدة

A/C.4/71/SR.4

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
21 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دروبنياك ..... (كرواتيا)

المحتويات

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17285 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (تابع)

١ - **الرئيس:** قال إنه عملاً بالممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى مقدمو الالتماسات للجلوس إلى الطاولة المخصصة لهم، على أن ينسحب كل منهم بعد أن يدلي ببيانه. ولفت انتباه جميع المتكلمين إلى ضرورة مراعاة آداب المجلس، والامتناع عن إبداء ملاحظات شخصية، والاقتصار على بنود جدول الأعمال قيد النظر.

مسألة الصحراء الغربية (تابع) (A/C.4/71/7)

٢ - **السيد لخريف** (عضو في البرلمان المغربي): تحدث بإيجاز عن حياته المهنية وتجربته كصحراويّ يشغل منصباً عاماً، قائلاً إن منصبه يمنحه الحق المشروع والسلطة المطلوبة لمعالجة المسائل المطروحة على الصعيدين الوطني والدولي باسم جميع الصحراويين الذين انتخبوه بالاقتراع المباشر السري. وقال إن الصحراويين المنتخبين وحدهم، انتخابا شفافا وديمقراطيا، يمكنهم في الواقع أن يزعموا أنّهم يمثلون الشعب الصحراوي. وبالمقابل، لا يتمتّع قادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) بالأهلية لذلك، لا سيما أنّ غالبية الصحراويين تعيش في الأقاليم الجنوبية للمغرب. وتوقّع أن يُقْدِم هؤلاء الصحراويون، بأعداد كبيرة، على التصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة في بلده احتفاء بالديمقراطية والتزاما بوحدة الأراضي المغربية.

٣ - **السيد ديتوماس:** تكلم بصفته الشخصية، فقال إنّ المساعدة الإنسانية ينبغي أن تظلّ منفصلة عن السياسة، وإنّ تسجيل اللاجئين هو عنصر أساسي من عناصرِ الحماية الدولية وحقّ من حقوق الأشخاص الذين قد يكونون موضع اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي معرض الإشارة إلى النتائج التي أبلغ عنها المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، قال إن الاستمرار في عدم تسجيل السكان الصحراويين في مخيمات تندوف قد أدى إلى فائض في المعونات الإنسانية المخصصة لتلك المخيمات، لأن حجم المساعدات حُسب على أساس أرقام غير دقيقة قدّمتها السلطات الجزائرية. ولهذا فإن عدم تسجيلهم سهّل عملية التحويل الاحتيالي المنظم والمستمر منذ فترة طويلة لهذا الفائض إلى الأسواق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وتدل هذه العملية على تواطؤ جبهة البوليساريو فيها. والمفزع في الأمر أن هذه الجبهة تقوم في الوقت نفسه بإبقاء اللاجئين الذين ترعاهم في حالة من سوء التغذية المزمن. ولا يرتبط تسجيل سكان تندوف بثقة الجهات المانحة واحترام القانون الإنساني فقط، بل من شأنه أيضاً زيادة الشفافية اللازمة لإيجاد حل دائم للنزاع في منطقة تعاني أصلا من مشاكل تؤثر على تنميتها.

٤ - **السيدة إيدس** (Partners Prayer Hill Capitol): قالت في معرض إشارتها إلى تضاؤل فرص التعليم المتاحة للشباب الصحراويين في مخيمات تندوف إن التعليم لم يعد إحدى أولويات جبهة البوليساريو التي تصبّ جلّ تركيزها على اختلاس المعونات الدولية، بما في ذلك المعونات المخصصة للتعليم. وبالتالي، فإن التعليم الذي يمنح هؤلاء الشباب أملا بالمستقبل حلّ محلّه شعور بالفراغ من جراء اليأس والإحباط اللذين استبدا بهم ، وهذا الشعور يؤدي في بعض الحالات إلى الانخراط في الجريمة المنظمة، ويدفع في نهاية المطاف إلى الاعتماد على الحكومات والمعونات الأجنبية لتلبية ضروريات الحياة. وتابعت قائلة إنّ الانتقال إلى الاعتماد على الذات من شأنه أن يوسّع نطاق الخيارات

المتاحة للشباب، وأن يعزّز تكيّفهم مع المجتمع المدني، الأمر الذي يعود بدوره بالفوائد على شعبهم. وما دام الصحراويون في مخيمات تندوف لا يحصّلون تعليماً ليروا أنفسهم بصورة غير صورة الضحايا، ستبقى احتمالات التقدّم باتجاه تسوية سلمية لمسألة الصحراء الغربية ضئيلة. وأشارت إلى ضرورة التشديد على التعليم كإحدى وسائل التوصل إلى حلّ. فالتعليم سيسمح للشباب الصحراويين بالمشاركة في تقرير مستقبلهم، وبالتواصل على قدم المساواة مع الشباب من أبناء وطنهم في المغرب.

٥ - **السيد غيل غار** (مرصد الأمن الدولي): قال في معرض إشارته إلى الهجمات الإرهابية التي شنتها جبهة البوليساريو على مواطنين إسبان في الماضي إن ضلوع الجبهة حالياً في الجريمة المنظّمة والإرهاب المحلي يهدد بتفاقم العنف وعدم الاستقرار القائمَين أصلا في منطقة الساحل، وإن محاولات الجماعات الجهادية للمشاركة في نزاع الصحراء الغربية خدمة لأهدافهم يشكل خطراً إضافياً. وأضاف أن قادة جبهة البوليساريو ثابروا على خطف أيّ شخص يعارضهم في تندوف أو تعذيبه أو سجنه رغم أن الآليات الديمقراطية التي اعتمدها المغرب حققت الكثير لتحسين الشفافية واحترام حقوق الإنسان في هذا البلد، بينما الأمم المتحدة لا تحرك ساكناً لإيقافهم. ولهذا ينبغي للجنة أن تقود بفعالية الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلّ على غرار الحلّ المبيّن في خطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب في عام ٢٠٠٧ ووصفَها مجلس الأمن بالجدية والمصداقية. بل إن هذه الخطة تبشّر بالخير على صعيد الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة بفضل استتباب سيادة القانون واحترام جميع حقوق الإنسان التي لا تزال جبهة البوليساريو تنتهكها باستمرار لغاية الآن.

٦ - **السيد كاميرون** (مؤسسة العمل العالمي من أجل اللاجئين): قال إن المراقبين المستقلين على علم منذ فترة طويلة بالاختلاس المنهجي للمواد التموينية المتبرَّع بها من أجل تلبية الحد الأدنى من مستلزمات البقاء للذين يعيشون في مخيمات تندوف، والذين تثبت سلسلة من الإحصاءات الصحيّة المقلقة تعرّضَهم لسوء المعاملة. وأعرب عن أسفه لحال الجهود الرامية إلى محاسبة الجماعات الإجرامية التي تقف وراء ذلك الاختلاس، الذي يشتبه البعض بأنه "عمل من الداخل"، في حين يخمّن آخرون أن حرمان سكان المخيم من العناية الكافية إنما يصبّ ضمن إطار مخطط متعمّد لإضعافهم والسيطرة عليهم. وقال إنّ مسؤولية إنهاء هذا الوضع يقع على عاتق السلطات الجزائرية وجبهة البوليساريو وحدها، عن طريق تضييقِ الخناق على المنتفعين على حساب سكان تندوف وإجراءِ تعداد لسكان المخيمات يتسم بالمصداقية لتيسير تقييم الاحتياجات من المعونات فيها. فالأصحّاء من السكان هم وحدهم المؤهّلون لتقرير مصيرهم. وأعرب عن تأييده للاقتراح المغربي بشأن الحكم الذاتي باعتباره أفضل سبيل عملي للتقدم باتجاه حل سياسي دائم للنزاع الجاري في المنطقة.

٧ - **السيد روزمرين**: تكلم بصفته الشخصية كأخصائي في القانون الدولي فأعرب أيضا عن تأييده لذلك الاقتراح، الذي قال إنه عادل ومرن نظراً إلى تشديده على المفاوضات كوسيلة للتوصل إلى تسوية مصمَّمة لتلبية الاحتياجات الحقيقية للصحراويين في سعيهم من أجل تقرير المصير. كما أنّ هذا الحلّ، بأهدافه المعلَنة، ينمّ عن بُعد نظر، ويضمن اضطلاع الصحراويين بدور رائد في مؤسسات المنطقة من دون أي تمييز ضدهم أو إقصاء لهم. وتابع أنه يمكن الوثوق في أنّ المغرب سينفّذ التزامه بذلك الاقتراح، وهو ما أثبته بقوة الإصلاحُ الديمقراطي والنمو الاقتصادي المستمرين اللذين ما فتئ المغرب يحقّقهما لمواطنيه كافةً، وذلك من دون

إراقة للدماء، في أعقاب تجارب ومحن عانى منها. وفي معرض الإشارة إلى نتائج التصويت، منذ فترة وجيزة، على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، حذّر من مغبّة أية خطوة قد تقدم عليها الصحراء الغربية للتخلي عن اقتصاد مستقر وراسخ لتواجهَ، عوضاً عن ذلك، غموضاً يكتنف آفاق الاستقلال الاقتصادي. وأشار إلى أنّ القيام بذلك يهدّد بوقوع كارثة في إقليمٍ بهذا العدد القليل جداً من السكان والحجم الصغير جداً للاقتصاد.

٨ - **السيد مارتينيز - كامبيلو**: تكلم بصفته الشخصية فأشار إلى عراقة الولاء الذي تكنه لملك المغرب القبائل الصحراوية التي كانت من القبائل الرحل في الماضي، وأعرب عن تأييده للاقتراح المغربي لحل النزاع في الصحراء الغربية، واصفاً إياه بأنه قابل للاستمرار ويتسم بالذكاء والواقعية، نظراً إلى أنه يهدف إلى الإدماج الكامل للسكان الصحراويين وتراثِهم الثقافي الغني في المجتمع المغربي. وقال إنّ اعتماد صيغة مختلطة من الاستقلال الذاتي والاندماج، وهي نموذج مجرّبٌ ومختبَرٌ بالفعل في أماكن أخرى يهدف إلى تحقيق الديمقراطية والحريات العامة وسيادة القانون، هو أيضاً استجابة للتحديات الجديدة التي تواجهها السيادة الوطنية. ويوفّر المغرب الضمانةَ لمجابهة تلك التحديات، بالعمل في سبيل التنمية المستدامة، والمساواة الاقتصادية والمساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص، والقضاء على الفقر. وقد أجاب المغرب، علاوةً على ذلك، الدعوةَ إلى إيجاد حل، عن طريق تقديم اقتراحه وإدراجه في دستوره وتحمل مسؤوليته في هذا الصدد بكلّ عزم. وكل ما يتبقى الآن هو ترجمة هذا الاقتراح المرحَّب به على أرض الواقع، لما فيه خير الشعب الصحراوي والمنطقة.

٩ - **السيدة هوف** (المنظمة الدولية لتعليم الأطفال): قالت إنّ ضلوع قيادة جبهة البوليساريو منذ وقت طويل في سرقة المعونات الإنسانية المخصّصة لمخيمات تندوف - وهو أمر يمكنها أن تؤكّده باعتبارها كانت مسؤولة عن مساعدات فُقدت منذ عقد من الزمن - يفضح فساد هذه الجبهة وينذر بفشلها لو أعطيت أية مسؤوليات إدارية أكبر، لأنها ستسعى بالطبع إلى تحقيق مصالحها الخاصة وليس مصلحة الشعب الذي تزعم أنها في خدمته. والواقع أن التاريخ يفيض بأمثلة على قادة فاسدين قاموا، بعد أن حاربوا من أجل الاستقلال ونالوه، بنهب موارد بلدهم من أجل مصلحتهم الخاصة وتسببوا بخراب شعوبهم نتيجةً لذلك. وتساءلت بلسان مؤرخ أفريقي عما إذا كان هناك مفاوضون ذوو مصداقية في مخيمات تندوف يفاوضون من أجل الشعب الصحراوي، أو عما إذا كانت الأرض التي يقف عليها هؤلاء قد تصدّعت أصلاً.

١٠ - **السيدة بيرسون** (رابطة الأسر المحمية): قالت إن الأشخاص المحتجزين في مخيمات معزولة منذ أكثر من ٤٠ عاماً لا ينطبق عليهم تعريف الأمم المتحدة للاجئين، وهو ما يجعل أساساً التفاوضَ مع محتجزيهم لإيجاد حل للمشكلة أمراً مستحيلاً. وتابعت قائلةً إن جبهة البوليساريو تستخدم سكان المخيمات دروعاً بشرية ورهائن بغية تموين ميليشياتها بمواد نهبتها من تبرعات أقرّتها الأمم المتحدة التي لا تجرد حاويات الشحن المتجهة إلى المخيمات ولا ترصدها. كذلك، من المخزي أن يُحرم الآلاف من سكان المخيمات من أجهزة مساعدة أصحاب الإعاقة التي هم في أمس الحاجة إليها، والتي شحِنت في حاويات كان مصيرها الضياع. ولذلك، ناشدت الذين يقدّمون الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة أن يضيفوا إلى مهمتَهم جهودَ الإعادة إلى الوطن، مضيفةً أنه ينبغي مرافقة الرهائن الصحراويين إلى خارج المخيمات ليلتمّ شملهم مع أسرهم وليمارسوا حكماً ذاتياً في وطنهم المشرِّع أبوابَه لهم، تمشياً مع خطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب.

١١ - **السيد ليغيروس:** تحدث بصفته الشخصية كأستاذ ومحلل استراتيجي، فقال إن عدم تمثيل جبهة البوليساريو مشكلةٌ أساسية، حيث أنه يحول دون حلّ النزاع في الصحراء الغربية عن طريق إجراء حوار بنّاء مع كيانٍ منظَّم. وواصلت الجبهة التذرع بعدم وجود بيانات عن عدد اللاجئين في مخيمات تندوف، فضلا عن أنّ أمينها العام الجديد، وهو مقاتل راديكالي وفار من القضاء الإسباني، قد انتُخب انتخابا غير ديمقراطي. وهذا التمثيل لا يقبل به المدافعون عن حقوق الإنسان، كما أنّ له عواقب على وضع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي هي الآن عاجزة بالكامل. والواقع أن العديد من أعضاء الاتحاد الأفريقي قد سحب اعترافه بجبهة البوليساريو ويدعو إلى تعليق عضوية الجمهورية في الاتحاد، مما يمهد الطريق لعودة المغرب إلى الاتحاد. وأبرزت تلك التطورات السبيلَ المناسب للمضي قدماً باتجاه حلّ النزاع بعيداً عن العنف، ولتحرير سكان تندوف من وحشية جبهة البوليساريو الشمولية الطابع ومن قبضتِها المحكمة بشدة عليهم.

١٢ - **السيدة أودين:** تكلمت بصفتها الشخصية، فقالت إن مسألة الصحراء الغربية هي نزاع مُهمَل يتطلّب اهتمام المجتمع الدولي لتفادي وقوع كارثة. ووصفت عدم التوصّل إلى حلّ لهذا النزاع وعدم إنهاء معاناة الناس الأبرياء، ومعظمهم من النساء والأطفال، بأنه أمر مؤلم. وتساءلت عن المعايير المستخدمة كأساس لتوزيع المعونات الإنسانية المخصصة لتندوف في ظلّ عدم توفّر معلومات عن العدد الحقيقي للاجئين. وتساءلت: لمَ الأمم المتحدة غير مسؤولة عن توزيع ورصد تلك المعونات كما يحدث في أماكن أخرى؟ ووافقت على أن الاقتراح المغربي المتصل بالحكم الذاتي هو أفضل سبيل لتحقيق تقرير المصير للصحراويين الذين تقطعت بهم السبل في تندوف، وذلك في ضوء عدم استقرار الوضع في المنطقة، وحثت مجلس الأمن على معالجة النزاع دون تأخير.

١٣ - **السيدة تشافس كوسيو:** تحدثت بصفتها الشخصية كمحامية وشخصية سياسية وعضوة سابقة في الكونغرس في بيرو، فقالت إنه مما يدعو للأسف أن الجزائر ما زالت، من خلال دعمها لجبهة البوليساريو والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تجهد منذ عام ١٩٧٣ لعرقلة المطالب المشروعة للمغرب المتصلة بالصحراء الغربية، وهي مطالب نالت في السنوات الأخيرة دعماً دولياً واسع النطاق، بما في ذلك دعم حكومتها. وأضافت أنّ الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كيانٌ وهمي يفتقر إلى العناصر الثلاثة التي تؤهله ليكون دولة، وهي الشعب والأرض والسلطة السيادية. وفي الواقع، لم تُقبَل أبداً كعضو في الأمم المتحدة أو في المحافل الأقاليمية للتعاون في ما بين دول أمريكا اللاتينية والتي تشارك بها بلدان عربية وأفريقية، كما أن أغلبية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد تنكرت لها منذ شهرين ليس إلا.

١٤ - وذكرت أن الظروف المعيشية غير المستقرة والانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان في مخيمات تندوف، التي تُحكم قيادة جبهة البوليساريو قبضتها الحديدية عليها، تشكل تناقضاً حاداً مع حياة الحرية والرفاه التي ينعم بها السكان الصحراويون في الأقاليم الجنوبية للمغرب، والتي توافدت نسبة ٧٠ في المائة منهم في عام ٢٠١٥ للمشاركة في الانتخابات البلدية. وأضافت أنّ تقريراً صادراً عن المكتب الأوروبي لمكافحة الغش أفاد بضلوع الجزائر في اختلاس جبهة البوليساريو للمعونات الإنسانية المخصصة لهؤلاء المحتجزين في تندوف. أما المغرب، من جهة أخرى، فهو حليف للسلام العالمي والإقليمي في عالم يتهدَّدُه، أكثر من أي وقت مضى، إرهاب متخف بستار الدين. ويستحق

الاقتراح المغربي بشأن ممارسة الحكم الذاتي في أقاليم المغرب الصحراوية الدعمَ باعتباره حلاً نهائياً لنزاع مفتعَل يعوق تنمية المغرب العربي وتكامله.

١٥ - **السيدة ستامي سيرفوني** (المرأة لمنظمة ديمقراطيي الوسط الدولية): قالت إن الشهادات التي جمعتها بنفسها من أفراد كانوا قد فروا من مخيمات تندوف سلطت الضوء على الظروف المأساوية للأسر المحتجزة كرهائن في تلك المخيمات المُفترَض أن تكون مؤقتة ويبلغ عمرها الآن أكثر من ٤٠ سنة. وقالت إنه لمعجزةٌ بالفعل أن يتمكن أيٌّ كان من تجاوز هذه الظروف القاسية في هذه المنطقة الصحراوية الحارة والوعرة، التي تقاسي فيها النساء والأطفال والمسنون على الدوام الوزر الأكبر من المعاناة. وتحت نير الحصار الذي تفرضه ميليشيات جبهة البوليساريو من أجل منع حالات الفرار، أصبحت المخيمات بالفعل سجناً كبيراً في الهواء الطلق، ويعاني فيه بصمتٍ سكانٌ تبقى قصصهم طي الكتمان. ووصفت ثلاث حالات نموذجية من الانتهاكات التي لا تُعَدّ ولا تحصى لحقوق الإنسان والتي يقاسيها سكان المخيمات على أيدي جبهة البوليساريو، وقد تم توجيه انتباه الأمم المتحدة إلى حالتَين منها، من دون أي رد حتى الآن. وبالمثل، لم تتم لغاية الآن معالجة الحالة الثالثة، المتمثّلة في تعذيب مسؤول شرطة سابق في جبهة البوليساريو وطرده إلى موريتانيا.

١٦ - **السيدة داودي** (مركز إعلام الصحراء): قالت إن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، التي تطالب الحكومة المغربية بانتظام بالإفراج عن السجناء الذين أوقفوا خلال عملية تفكيك مخيم الاحتجاج في كديم إزيك، أصرت على عدم ذكر الضحايا المغاربة الأحد عشر الذين حزّت أعناقهم. وإن المحتجين الذين تدافع عنهم هذه المنظمات تلذذوا بشر تمثيلهم بجثث هؤلاء الضحايا، ما خلف مشهدا يذّكر بأفظع الأعمال الإرهابية في العالم التي نراها في مقاطع الفيديو على شبكة الإنترنت. ومن المؤكد أن أفراد الأمن العزل الذين شاركوا في تفكيك المخيم والمدنيين من سائقي سيارات الإسعاف الذين خاطروا بأرواحهم لمساعدة الآخرين يتمتعون بحماية القانون الدولي. فعلى أي أساس أخلاقي تطالب المنظمات غير الحكومية بالإفراج عن الجلاد دون التفكير بعائلات ضحاياه ودون إدانة الأعمال التي تعرض لها هؤلاء الضحايا؟ وإن فشل هذه المنظمات في هذا الصدد يشكك في موضوعيتها وحيادها، حيث إن للأموات أيضا الحق في العدالة. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن الاغتيالات على جريمتهم أمام قضاء عادل.

١٧ - علاوة على ذلك، أنشأ أعضاء جبهة البوليساريو في منطقة ينعدم فيها القانون تقع بين المغرب وموريتانيا شبكة واسعة للاتجار بالأسلحة والمخدرات اكتشفتها مؤخرا قوات الأمن المغربية.

١٨ - **السيد دومنغيز رودريغز**: تكلم بصفته الشخصية كمحام بلجيكي باسم عدة منظمات إنسانية أوروبية غير حكومية فقال إن أعمال الرصد التي تجري بهدف منع عمليات الاختلاس المثبتة من قبل بعض قادة جبهة البوليساريو للمعونات الإنسانية المخصصة لمخيمات اللاجئين في تندوف لم تكن للأسف أعمالا فعالة كما ساد الاعتقاد في بادئ الأمر، وذلك استنادا إلى التقارير الصحفية الأخيرة التي تفيد بالكشف في موريتانيا عن كميات كبيرة من الأغذية والأدوية التي كانت تشكل جزءا من المعونات، وهي حادثة جديدة لا شك في أنها غيض من فيض. وبغية مكافحة هذه الحوادث، اقترحت جمعيتان تعملان في مجال حقوق الإنسان في أوروبا تدبيرا ثالثا يضاف إلى تدبيري اعتراض المحتالين بإحالتهم إلى العدالة وإجراء تعداد سكاني في مخيمات تندوف لتقدير حجم المعونات اللازمة، مفاده أنه ينبغي

تسليم المعونات الإنسانية مباشرة إلى المستفيدين الشرعيين دون الاستعانة بوسطاء. وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من المساعدة في هذا الصدد، وكذلك في تحديد ما إذا كانت ضريبة القيمة المضافة التي تبلغ مليون يورو التي يبدو أن السلطات الجزائرية تجبيها على البضائع المحلية التي يتم شراؤها للاجئين الصحراويين تستخدم بطريقة أو بأخرى لمصلحة هؤلاء اللاجئين الذين لا يستحقون أن تفرض عليهم المزيد من العقوبات.

١٩ - **السيدة لاروسي**: تكلمت بصفتها الشخصية كناشطة في المجتمع المدني فأشارت إلى اليوم التاريخي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ الذي جدد فيه الملك محمد السادس، ملك المغرب، التزامه بالنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية التي يدير بموجبه الصحراويون شؤونهم الخاصة. فقد قال الملك أيضا إن المسؤولين الإقليميين المنتخبين ديمقراطيا يتمتعون بشرعية بوصفهم الممثلين الحقيقيين لسكان تلك الأقاليم أمام المؤسسات الوطنية والمجتمع الدولي. وباختصار، فإن المؤهلين الوحيدين لتمثيل الصحراويين والإشراف على تنمية المنطقة بما يخدم مصلحة سكانها هم من انتخبهم السكان الصحروايون بشكل مباشر في انتخابات حرة. وقد فاز الصحراويون بمختلف المقاعد في الانتخابات البلدية التي أجريت في عام ٢٠١٥، بمن في ذلك أحد سكان المخيم السابقين الذي انتخب رئيسا لمجلس بلدي. وكما قال الملك أيضا، فإن الهيكلة الإقليمية المتقدمة أصبحت حقيقة واقعة من خلال المؤسسات والصلاحيات المنشأة لتعزيزها. وعلاوة عن ذلك، فإن هذه اللامركزية في السلطات تكمل الاقتراح المغربي لإيجاد حل نهائي للنزاع الإقليمي. وأضافت أن المغرب يرحب بحفاوة بجميع مواطنيه، مشيرة إلى أن الوقت قد حان للمضي قدما دون الالتفات إلى الماضي.

٢٠ - **السيد بوشاكوك** (جمعية المواطنة والتنمية البشرية): قال في معرض إشارته إلى تعيين الأمين العام الجديد لجبهة البوليساريو ورئيس الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية الذي جرى مؤخرا إنه كان المرشح الوحيد لهذين المنصبين وإن العملاء المأجورين الذين اختيروا للمشاركة في هذه الانتخابات الصورية لم يدلوا بأي أصوات ضده. فخوفهم من العواقب التي قد تترتب عليهم وعلى أسرهم إذا ما تجرؤوا على معارضته دليل على الانضباط الصارم الذي يسود صفوف جبهة البوليساريو. وقد كان عدد الأصوات التي فاز فيها في تلك الانتخابات مطابقا للعدد المسجل لسكان المخيمات الذي لم يتغير منذ ٤٠ عاما، وكأن المخيمات لم تشهد ولادات أو وفيات جديدة. وتساءل لماذا لا تُجري ما تُسمى الجمهورية "الديمقراطية"، وإن كانت جمهورية وهمية، انتخابات بالاقتراع العام، وأشار كذلك إلى أن رئيسها الجديد الذي عُيّن لمدى الحياة مطلوب من السلطات الإسبانية على خلفية قضايا رفعها صحراويون ضده قبل عقود بتهمة ارتكابه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وبتهمة الاغتصاب والاعتداء الجنسي، ولكنه أفلت من العقاب بفضل الحماية التي وفرها له أسياده الجزائريون. وهذه هي طبيعة قادة جبهة البوليساريو الانفصاليين الذين يناشدون اللجنة لتقدم لهم الدعم.

٢١ - **السيد حيدرة** (مرصد التهديدات الإرهابية والحركات الراديكالية والأخطار الإجرامية وعلم المخاطر التابع لمركز الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية، داكار، السنغال): قال إن دولة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ليست في الواقع دولة بمفهوم القانون الدولي، كما هو الحال في الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية التي تختصرها عصابة نصب أفرادها أنفسهم قادة يديرون عملياتهم من أماكن أخرى وتمولهم وتتلاعب بهم دولة مجاورة. وإن اقتراح المغرب بشأن الحكم الذاتي يجسد شكلا من أشكال تقرير

المصير تم تكييفه بحيث يعكس الحقائق الراهنة، في حين أن تعهد المغرب برصد أموال هائلة لتمويل التنمية في الأقاليم الجنوبية شجع بالفعل عودة الصحراويين المحتجزين في مخيمات تندوف إلى ديارهم وكبح تدفق الإرهابيين نحو الصحراء. وينبغي للجنة أن تبادر إلى عرض المسألة على مجلس الأمن الذي دعا إلى التوصل إلى حل سياسي، على أن تضع في اعتبارها رغبة الصحراويين المؤكدة في أن يظلوا مواطنين مغاربة والسعي إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي. فلا يمكن لأفريقيا أن تتحمل المزيد من انعدام الأمن ومن الحرب التي أشعلتها المحاولات غير الناجحة لتحقيق تقرير المصير أو الاستقلال. ولذلك يجب تغليب الحق في الاستقلال الذاتي الذي ينشده أغلبية الصحراويين الراغبين في العيش بسلام وأمن على مطالب أقلية غير مشروعة.

٢٢ - **السيد ينسن:** تكلم بصفته الشخصية باعتباره الرئيس السابق لبعثة الصحراء الغربية والممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية بالنيابة فقال إن النزاع على الصحراء الغربية لا يزال مستعصيا كعهده في منطقة تتطلب فيها التهديدات الأمنية التي تشكلها الجماعات الإرهابية اتخاذ إجراءات متضافرة للحيلولة دون العودة إلى العنف. ويبدو الحل السياسي الآن الذي ينشده مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال إحياء دور الأمم المتحدة، يبشر بأمل أكبر عقب الزيارة التي قام بها الأمين العام بان كي - مون في آذار/مارس ٢٠١٦ إلى المخيمات التي تديرها جبهة البوليساريو. وإن اقتراح المغرب بشأن الحكم الذاتي يشكل فعليا نقطة انطلاق واعدة، لا سيما في ضوء الإصلاحات والتدابير الجديدة الإيجابية الجارية في المغرب. وعلاوة على ذلك، أعرب المغرب عن عزمه على العودة إلى عضوية الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي سيتوقف على نجاح طلب طرد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من عدمه، إذ لا يصح أن يزعم عضوان في الاتحاد تمثيل الدولة نفسها. وسيكون هناك حاجة إلى تحقيق صلح مبتكر من أجل التوفيق بين ما يريده المغرب وما تتطلع إليه جبهة البوليساريو. ورغم أن الجمود ربما كان خيارا أفيد في الماضي، فإن من غير المحتمل الآن أن يخدم مصلحة أي من الطرفين.

٢٣ - **السيد أسور** (منتدى "ساري" للأديان الثلاثة): قال ما من مثال من الأمثلة التي قدّمها في السابق على المحنة المأساوية التي يعيشها المسجونون منذ أكثر من ٤٠ عاما في مخيمات تندوف، وما لحق بهم من آثار وجدانية وبدنية ونفسية، دفع اللجنة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي لما أسماه كارثة إجرامية. ودعا إلى إغلاق تلك المخيمات المروعة، وحث اللجنة على التفكير في الاقتراح الأخير الذي قدمه الملك محمد السادس ملك المغرب، الذي قوبل بالترحيب باعتباره أفضل ما هو مطروح حتى الآن لوضع حد للكارثة ومنح الأمل بمستقبل أكثر إشراقا للأسر في تندوف، مما يسمح لها بالانضمام إلى الآخرين الذين تمكنوا من الفرار طمعا في الاندماج في المغرب.

٢٤ - **السيد ويلسون** (الرابطة الدولية للصداقة مع الصحراويين): قال إن سرقة الموارد الطبيعية ليست سوى واحدة من انتهاكات حقوق الإنسان العديدة التي يعانيها الصحراويون الذين يعيشون تحت الاحتلال المغربي في الصحراء الغربية. وإن الاستفتاء هو أمر أساسي لوضع حد نهائي لهذه الانتهاكات.

٢٥ - **السيدة باهيجوب** (منظمة حماية الأسرة): أشارت إلى أن الخطابة تُستغل لتحقيق التفوق والسيطرة وأن الخطابة والحقيقة ليستا صنوان. وقالت إن الشهادات التي أدلى بها كل من شهد واختبر المظالم العديدة التي ارتكبت في مخيمات تندوف يجب أن تلقى آذانا صاغية. وفي حين أن المغرب يخضع للتدقيق المستمر ويعمل جاهدا من أجل بلد ديمقراطي

وعادل للجميع، استمرت جبهة البوليساريو في اتباع سياسة الأبواب المغلقة، ولهذا ينبغي ممارسة ضغوط دولية عليها لدفعها إلى إجراء التعداد الذي يمثل مطلبا في هذه المخيمات منذ زمن بعيد. ويجب أيضا ضمان الحق في ممارسة حرية التنقل، الذي يحرم منه سكان هذه المخيمات، ويجب توفير حماية خاصة للنساء من الانتهاكات الجنسية والاجتماعية التي يتعرضن لها، على الرغم من مزاعم جبهة البوليساريو بمنح دور بارز للمرأة في المجتمع الصحراوي. وخلافا لذلك، تتمتع المرأة في الصحراء الغربية بنفس الحقوق التي تتمتع بها المرأة في المغرب، ولا سيما من خلال الحماية التي توفرها المحاكم بموجب أحد قوانين الأسرة الأكثر تقدمية في العالم العربي، وتتلقى المساعدة الاجتماعية من المنظمات المعترف بها رسميا. وذكرت أن المغرب يسعى فعليا إلى حماية حياة مواطنيه وتحسينها، حيث نفّذ خطة الحكم الذاتي الخاصة به، واضطلعت المرأة بدور نشط عن طريق التصويت والترشح على المستويين المحلي والوطني. وفي تناقض صارخ آخر، فإن الأمين العام الراحل لجبهة البوليساريو شغل منصبه لمدة ٤٠ عاما، ولم يتم ترشيح أي شخص آخر سوى خلفه.

٢٦ - **السيدة واربورغ** (منظمة الحرية للجميع): قالت إن الظروف المعيشية تتدهور بالنسبة إلى الآلاف من اللاجئين المحتجزين في مخيمات تندوف منذ زمن طويل من قبل جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر، حيث يجري باستمرار تجاهل حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حرية التنقل. وينبغي منح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إمكانية الوصول الفوري من أجل تسجيل وتقييم احتياجات هؤلاء اللاجئين، الذين يعتمدون على المعونات الإنسانية التي تبيعها جبهة البوليساريو بهدف الربح بدل توزيعها. وتحدثت عن المشاكل الصحية التي تؤثر على النساء والأطفال بشكل خاص نتيجة سوء التغذية، فضلا عن اليأس والعوز والتبعية الناجمة عن الافتقار إلى التعليم والوظائف، مضيفة أن الأنشطة الإجرامية التي تمارسها جبهة البوليساريو والمساعدة التي تقدمها إلى الجماعات الإرهابية يطرحان مزيدا من الأخطار. وإن الخطة المغربية للحكم الذاتي، التي تتسم بالجدية والمصداقية في آن، ستبعث الأمل بالمستقبل من خلال إطلاق مواهب المنطقة الصحراوية في مجال الأعمال الحرة، مما يحد من التبعية ويعزز الاستقرار والازدهار. وخلصت إلى أن الصحراويين في تندوف لا يستحقون أقل مما يستحقه الصحراويون الذين يعيشون في جنوب المغرب؛ ويجب تحريرهم من المخيمات وجمع شملهم مع أسرهم.

٢٧ - **السيد عياشي** (اللجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي): قال إنه طيلة ٤١ عاما من احتلال المغرب غير المشروع للصحراء الغربية، تعرض السكان الصحراويون يوميا للقمع والانتهاكات الجسيمة لأبسط حقوق الإنسان. ونهب المغرب أيضا الموارد الطبيعية للصحراء الغربية بلا حياء في انتهاك للقانون الدولي، ويستخدم علاوة على ذلك أساليب مماطلة لتجنب أي مفاوضات رسمية جادة، ويفعل كل ما في وسعه للحيلولة دون إجراء استفتاء لتقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة، ويصر على تحدي المجتمع الدولي. وأضاف أن المزاعم المتعلقة بتحويل المعونات الإنسانية عن وجهتها لا أساس لها من الصحة، فالمعونات وزعت تحت إشراف المنظمات غير الحكومية الدولية وفي حضور المستفيدين. وفيما يتعلق بالادعاء القائل إن الحكومة الجزائرية تجبي ضريبة القيمة المضافة على البضائع المخصصة للمخيمات، فإن ذلك محض افتراء. وباختصار، يجب على الأمم المتحدة أن تفي بالتزامها بتنظيم استفتاء وأن تثبت أنها جديرة بالثقة التي منحها إياها الصحراويون عندما آثروا السلام على الحرب في عام ١٩٩١.

٢٨ - **السيد الجعبري** (جمعية الصداقة الفلسطينية المغربية): قال إن النهضة الشاملة التي تعيشها الأقاليم الجنوبية، والتي اطلع بنفسه عليها في عام ٢٠١٥، حدثت بفضل السياسة المتبصرة للملك محمد السادس ملك المغرب والاستثمارات المالية الضخمة التي حشدتها الحكومة المغربية للتنمية الشاملة في تلك المناطق. وإن اقتراح المغرب بشأن الحكم الذاتي الموسع تحت السيادة المغربية يمثل الحل الأمثل للنزاع. وقد حظي بتأييد دولي واسع ووصف بأنه مقترح جدي وذو مصداقية، في حين يتسم موقف أطراف النزاع الأخرى بالجمود. وعلاوة على ذلك، لن يتم التوصل إلى أي حل ما لم تتحمل الجزائر مسؤولياتها بوصفها جهة فاعلة رئيسية في هذا النزاع. وبالنسبة إلى المغرب، فإن المسألة الصحراوية مسألة وجودية وليست مسألة حدود أو تفاوض على وحدته وسيادته.

٢٩ - **السيد بصديق** (الجزائر): تكلم في نقطة نظام فشدد على عدم جواز ذكر اسم الجزائر في غرفة الاجتماع سوى أنها مراقب في النزاع وطلب من المتكلمين احترام هذه القاعدة.

٣٠ - **السيد لعسل** (المغرب): تكلم أيضا في نقطة نظام فاعتبر أن من الخطأ القول إن الجزائر ليست طرفا في النزاع، مع الأخذ في الاعتبار أنها قامت بعمل عسكري ضد المغرب عندما أعيدت الصحراء الغربية إليه في عام ١٩٧٥.

٣١ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إنه لم يدل بأي بيان، بل أثار نقطة نظام إجرائية وطلب احترامها.

٣٢ - **الرئيس**: ذكّر جميع المتكلمين بضرورة عدم خروج بياناتهم عن موضوع بند جدول الأعمال قيد النظر.

٣٣ - **السيد لعسل** (المغرب): قال إن نقطة النظام التي أثارها جاءت ردا على التعليق وأشار إلى أن الاجتماع السابق للجنة لم يشهد مقاطعة للبيانات التي تتضمن ادعاءات ضد الدول. وقال إنه سيكون من الأفضل الاقتداء بهذا المثال على احترام حرية التعبير من خلال الإنصات بانتباه إلى شهادات مقدمي الالتماسات المستقلين فيما يتعلق بمسألة هم على دراية تامة بها. وبخصوص النقطة التي طرحها، أضاف قائلا إن الأمين العام للأمم المتحدة نفسه يعتبر الجزائر طرفا في النزاع.

٣٤ - **السيد بصديق** (الجزائر): كرر من جديد أنه تحدث فقط لضمان احترام الإجراء الذي لا يسمح لأي مقدم التماس بذكر اسم الجزائر إلا في سياق مركزها المعترف به بصفة مراقب في العملية الجارية.

٣٥ - **السيد لعسل** (المغرب): أشار إلى أن الممثل الدائم للجزائر وصف بلده بأنه طرف معني في هذه المسألة عندما كان يخاطب الجمعية العامة في عام ١٩٧٤.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٦:٣٠ واستؤنفت الساعة ١٦:٤٠.

٣٦ - **السيد الجعبري** (جمعية الصداقة الفلسطينية المغربية): استأنف بيانه قائلا إن الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان ضد المسجونين في مخيمات تندوف لا يجري النظر فيها وإن الوقت قد حان لإجراء تعداد لسكان المخيمات، تحت إشراف دولي، من أجل تحديد الأعداد الدقيقة ومنع بيع المعونات الإنسانية المخصصة للمخيمات إلى البلدان المجاورة.

٣٧ - **السيدة ريفيروس**: تكلمت بصفتها الشخصية كأخصائية في العلوم السياسية وخبيرة استشارية، فقالت إنه لا بد من اتباع نهج واقعي إزاء مسألة الصحراء الغربية، وسلطت الضوء على التحول الديمقراطي الجاري في المغرب، الذي يتجلى في جملة أمور منها الانتخابات الحرة والنقاش العام النشط ووجود مجتمع مدني ينبض بالحياة. وقالت إن التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأقاليم الجنوبية تم تحديدها كما يجب، بغية تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والرفاه بواسطة نموذج متكامل تشاركي للتنمية،

يركز على الشباب بصفة خاصة. وإضافة إلى المبادرات الرامية إلى تشجيع الأعمال التجارية، وبالتالي إيجاد فرص عمل وتوليد الثروة، يجري تنشيط عدة قطاعات اقتصادية ويتيح الإطار السياسي والقانوني تمكين السكان من تحمل المسؤولية عن تنميتهم. وكان إنشاء العديد من المرافق الثقافية والرياضية والتعليم مفيدا بصفة خاصة للشباب والنساء وحتى للمؤسسات الصغرى. وباختصار، استمرت التنمية الشاملة للمنطقة دون توقف على الرغم من النزاع المستمر. وحتى أن أعضاء سابقين في جبهة البوليساريو، من الرجال والنساء، دخلوا معترك الحياة السياسية المغربية بعد مشاركتهم في الانتخابات المحلية التي أجريت في عام ٢٠١٥.

٣٨ - **السيد فارغاس أوسوريو** (مرصد الديمقراطية): قال إن جبهة البوليساريو لا يحق لها أن تدعي أنها تمثل سكان الصحراء الغربية، والغالبية العظمى منهم يمارسون بحرية حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ضمن الإطار القانوني للمغرب ويعترفون بسيادة القوانين والمؤسسات المغربية. وفي الوقت نفسه، تحتجز جبهة البوليساريو مجموعة من المواطنين الصحراويين، وتفصلهم عن عائلاتهم في المغرب، في محاولة لزعزعة الوضع الراهن في المنطقة. وفي الواقع، قال إن تقييما أجرته منظمته لمقارنة مؤشرات الديمقراطية بين أن الطابع التمثيلي لجبهة البوليساريو كحركة سياسية بات الآن في حكم المعدوم. وسكان الأقاليم الجنوبية للمغرب يشاركون بانتظام في الانتخابات. والنسبة العالية المعتادة لإقبال الناخبين، بما في ذلك في الاستفتاء الذي أجري في عام ٢٠١١ بشأن الدستور المغربي الجديد، تشير بوضوح إلى التزامهم الراسخ بمجتمعهم وتعزيز الديمقراطية في المغرب، وهو بلد ترى فيه الدوائر الدولية نموذجا للتغيير السياسي يضمن ممارسة الحقوق الأساسية لجميع السكان، وبالتالي تمكين الجميع من المشاركة الكاملة في العمل من أجل السلام والاستقرار في المنطقة.

٣٩ - **السيدة بوصولة**، تكلمت بصفتها الشخصية كناشطة في المجتمع المدني وكصحراوية، وأعربت عن امتنانها لجميع الجهات التي تمنح المساعدة الإنسانية للأسر الصحراوية التي تعيش في المخيمات، فتساعد على تخفيف معاناتها في ظل المناخ الصحراوي القاسي. ومما يثير القلق، مع ذلك، أن تدعى هذه الجهات المانحة إلى مساعدة سكان لا تعرف الكثير عنهم من حيث عددهم واحتياجاتهم الأساسية ورغبتهم في مغادرة المخيمات. ولذلك قالت إنها تتساءل عما يحول دون إجراء تعداد للسكان، وهو الإجراء المعتاد في حالة اللاجئين في أماكن أخرى، إلى جانب إجراء مقابلات معهم لتحديد احتياجاتهم ورغباتهم. بيد أن الأولوية الرئيسية للصحراويين المحاصرين في ما يعادل سجنا مفتوحا، هي نيل حريتهم والإفلات من الحصار المفروض عليهم منذ أكثر من ٤٠ عاما، لأن الجوع ليس هو الذي يقتلهم بل الحبس في نهاية المطاف.

٤٠ - **السيد فاسكيز دي لارا سيسنيروس** (جامعة بويبلا المستقلة، المكسيك): قال إن الدستور المغربي الجديد يعلق أهمية خاصة على الهوية الثقافية للأقاليم الجنوبية. والسياسة الثقافية الوطنية التي وضعت بناء على ذلك تكفل الحقوق الثقافية والحماية من الاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لسكانها. والدستور الذي ساعد بهذه الطريقة على تعزيز الجوانب الفريدة للثقافة الصحراوية، بما في ذلك عناصرها الحسانية، يساعد بدوره في توطيد الوحدة والهوية والتراث الوطني والحفاظ عليها عن طريق الاعتراف بالتنوع الثقافي وضم جميع العناصر المتعددة المذكورة في ديباجة الدستور. ولذلك فإن الأنشطة الثقافية تزدهر في الأقاليم الجنوبية، التي شهدت زيادة في المنح المقدمة إلى المنظمات

المشاركة في تعزيز الثقافة الحسانية. كما أن الخطة المغربية للحكم الذاتي تعكس الدستور بمراعاة عناصر الهوية الثقافية الثرية للبلد، فتنص على أن سكان منطقة الصحراء المتمتعة بالحكم الذاتي المقترحة ينبغي أن يمارسوا السلطة داخل حدودها على الشؤون الثقافية، بما في ذلك التراث الثقافي الحساني.

٤١ - **السيد أغوزينو** (المعهد الأرجنتيني للدراسات الجيوستراتيجية والشؤون السياسية): قال إن الصحراء، على النحو المعترف به في المعاهدات الدولية والصكوك الأخرى ذات الصلة، جزء لا يتجزأ من المغرب ولها هوية إثنية ودينية خاصة بها. وقال إن المغرب يحق له أيضا، بناء على قرار محكمة العدل الدولية، الدفاع عن وحدة أراضيه وسيادته على الصحراء، فضلا عن أن من واجبه السعي إلى إيجاد حل سلمي وواقعي للنزاع. ولذلك فقد اقترح حلا بناءً يرمي إلى إعطاء الأشخاص الذين يعيشون في أقاليمه الجنوبية الأمل في مستقبل أفضل. وعلى عكس ذلك، ليس لجبهة البوليساريو أي أساس قانوني للادعاء بتمثيل الشعب الصحراوي، الذي تسيطر على بعض أبنائه بقبضة حديدية في مخيمات تندوف. فهي حركة انفصالية تهدد السلام والأمن في المنطقة وخارجها، وتختلس لمصلحتها الخاصة التمويل والمعونة الرامية إلى التخفيف من معاناة سكان المخيمات، وتقوم بأنشطة إجرامية تتراوح بين الاتجار بالمخدرات والاختطاف. ويجب أن يحاسب أعضاؤها، بمن فيهم أمينها العام، على الجرائم التي يرتكبونها ضد الإنسانية.

٤٢ - **السيدة كوسينتينو** (جامعة جون ف. كينيدي الأرجنتينية): قالت إن الأطفال يشكلون أغلبية العدد غير المحدد من الصحراويين المحتجزين رغم إرادتهم في ظروف مروعة بمخيمات تندوف. وإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالعيش في منطقة معسكرة، يعاني الأطفال من الحرمان المادي والأمراض التي يمكن الوقاية منها، ويفتقرون إلى التعليم. وجبهة البوليساريو لا تعبأ بهم، وإنما تستغلهم لأغراض دعائية وتعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان. ولا تقتصر محنة الأطفال على الصدمات النفسية التي تصيبهم جراء التجارب التي يمرون بها، بل إنهم لا يستطيعون أيضا تحقيق هويتهم وغالبا ما تلقنهم جبهة البوليساريو رفض الأسر التي فُصلوا عنها. علاوة على ذلك، تسرق جبهة البوليساريو قسطا كبيرا من طفولتهم، سواء بتجنيدهم كجنود أطفال، أو إجبارهم على الزواج أو إبقائهم في الرق. وفي ضوء هذه الظروف، قالت إنها تحث اللجنة على توجيه دعوة قوية للقيام بعمل من أجل تنظيم تعداد للسكان في مخيمات تندوف.

٤٣ - **السيد فيدال غاريدو**: تكلم بصفته الشخصية كصحفي وباحث، فقال إن جبهة البوليساريو تستخدم الدعاية بفعالية منذ بدء النزاع في الصحراء الغربية لتشويه الحقائق وتلفيقها من أجل الدعاية لبرنامجها وإخفاء مظاهر الفقر الذي يعاني منه الناس في مخيمات تندوف، حيث لا يحصل على الحقوق والموارد الاقتصادية سوى قادتها. ومن أمثلة استراتيجيات التلاعب التي تستخدمها جبهة البوليساريو نزعتها إلى اعتبار الصحراويين الذين يُتوفون نتيجة للعنف شهداء. ووصف إحدى هذه الحوادث التي أبلغ عنها شخصيا، فروى قصة محمد لمين هيداله، وهو شاب صحراوي له سوابق عنف جنائية، بما في ذلك جرائم متصلة بالمخدرات والطعن بالسكين، سُجن بسببها عدة مرات. بيد أنه عقب وفاته نتيجة جروح وحشية أصيب بها أثناء محاولة سطو بدافع من المخدرات في بلدته العيون، اعتبرته جبهة البوليساريو من شهداء الثورة إذ ينتابها هوس تصوير الأقاليم الجنوبية على أنها خالية من جميع حقوق الإنسان.

٤٤ - **السيدة سامس** (كنيسة مجتمع أنطاكية): قالت إن تقديم تقارير نزيهة وغير منحازة عن قضايا حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، على نحو ما دعا إليه الأمين العام، سيتطلب إجراء تحقيقات على أرض الواقع في كلا الموقعين لزيادة المصداقية وتبديد أي شعور بالتحيز. فالقيام بالرصد لمدة أسبوعين من جانب منظمة قد تُعتبر متحيزة، مثل منظمة رصد حقوق الإنسان، لا يشكل تقييما عادلا للحقوق والحريات والتجاوزات، لا سيما عندما تؤخذ الردود المقدمة من جبهة البوليساريو على الأسئلة المتعلقة بأنشطة المخيمات على محملها الظاهر. ومن جهة أخرى، لن تقبل منظمة تحقيق مستقلة هذه الردود على أنها حقائق. وتساءلت عما إذا كانت الجزائر هي التي تحدد سيادة القانون في مخيمات تندوف، مشيرة إلى أن التقرير القطري الذي أصدرته وزارة خارجية الولايات المتحدة عن الجزائر مؤخرا يتضمن عدة أمثلة على انتهاكات حقوق الإنسان. وباختصار، ينبغي للأمم المتحدة أن تلتزم الحياد عن طريق رصد هذه الانتهاكات بطريقة متوازنة، بوسائل منها إعداد تقارير موازية.

٤٥ - **السيدة إيت** (الجامعة الإسلامية الحكومية آرانيري، آتشي، إندونيسيا): قالت إن التفاوض بشأن تسوية جميع المنازعات المتعلقة بتقرير المصير بالوسائل السلمية يمكن أن يجري بنجاح باتباع خريطة طريق لإحقاق حقوق الأقليات والحقوق الأخرى، مثل المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية. فتقرير المصير يشكل الأساس للنزعة القومية المدنية، التي تقوم فيها المواطنة على مجموعة من المعتقدات المشتركة، والخطاب الحديث بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان يستند إلى التنوير. والدروس المستفادة من النضال من أجل الحرية في آتشيه هي أنه لا بد من جهات وسيطة قوية وتسوية سلمية جذابة لكلا الطرفين المتنازعين لإنهاء النزاع، كما أنه لا بد من إشراك المجتمعات المحلية المتضررة في معالجة وإزالة السبب الجذري للخلاف. واقترحت أن يستلهم المجتمع الدولي النجاح الذي تحقق في حالة آتشيه للعمل باقتراح المغرب لتقرير مصير الصحراء، وتمكين الصحراويين في الإقليم المتنازع عليه من العيش بسلام واسترداد كرامتهم وحريتهم.

٤٦ - **السيدة شيريل** (مؤسسة قساوسة الأرضية المشتركة): اقترحت حلولا لأربع مجالات مثيرة للقلق بهدف تحقيق تسوية سلمية للنزاع فقالت إنه ينبغي، أولا وقبل كل شيء، التصدي على وجه السرعة لانعدام الأمن الذي يهدد الاستقرار في الصحراء الغربية وجميع البلدان في منطقة الساحل والصحراء. فالشبكات الإجرامية، على سبيل المثال، تنشط الآن في تجنيد سكان مخيم تندوف، لا سيما الشباب، للقيام بالتجارة غير المشروعة التي تزدهر حاليا على طول طرق التهريب الرئيسية الواقعة بالقرب من المخيمات. ثانيا، ينبغي أن تُستأنف الزيارات العائلية المنظمة في إطار برنامج تدابير بناء الثقة لمفوضية شؤون اللاجئين وتشمل أيضا جميع أفراد المنفصلين عن أسرهم. ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم مزيدا من الدعم القوي لشق طريق من سمارة في المغرب إلى تندوف في الجزائر ورابعا، ينبغي زيادة الشفافية للتأكد من الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جبهة البوليساريو وتسجيلها بشكل كامل ودقيق. وأضافت أنها تحث على السعي إلى حل النزاع بسرعة وإنهاء الوضع الراهن الذي يكتفي بمحاولة توفير ''سبل الراحة'' لسكان المخيمات.

٤٧ - **السيد أيالا أوتشوا** (مجلس التضامن مع الشعب الصحراوي): تكلم من منظور شخص يعمل على حماية وغرس قيم الحرية والسلام والتنمية، فقال إنه ينبغي أن يتمتع الناس في أي مكان من العالم، بما في ذلك الشعب الصحراوي، بنفس الحق في تقرير مستقبلهم. ولكن،

للأسف، لا تنفذ مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ولا الأهداف الإنمائية للألفية لصالح الصحراويين. وعدم إسناد ولاية لرصد احترام حقوق الإنسان إلى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لا يمكن فهمه، كما لا يمكن فهم انتهاك القوات المسلحة المغربية لوقف إطلاق النار. فقد شنت الدولة المحتلة للصحراء الغربية حربا دعائية ممولة تمويلا جيدا، وارتكبت جرائم ضد الشعب الصحراوي وزرعت الألغام الأرضية في المنطقة. ولذلك قال إنه يدعو إلى الاعتراف الدولي بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وزيادة التركيز على حقوق الإنسان لسكانها في السياسات الخارجية للولايات المتحدة وإسبانيا وفرنسا، واتباع الاتحاد الأوروبي نهج عدم التسامح مطلقا إزاء الاتفاقات التجارية غير المشروعة التي تمهد السبيل إلى الاتجار بالموارد الطبيعية المملوكة للشعب الصحراوي.

٤٨ - **السيد موراغا دوكي** (مؤسسة التأهيل والأمل): أشار إلى المعاملة المتعصبة التي يتلقاها سكان مخيم تندوف على أيدي قادة لا يهمهم سوى أغراضهم السياسية، فقال إن هناك اعتقادا يسود على نطاق واسع أنه ينبغي قبول الاقتراح المتعلق بالحكم الذاتي السياسي والاقتصادي والإداري للصحراء الغربية. وفي الواقع، قوبلت هذه المبادرة بحماس باعتبارها مبادرة جدية وواقعية، وذلك وصف لا ينطبق على فكرة إجراء استفتاء، وهي فكرة طالما تكررت، وعفا عليها الزمن الآن. فإنشاء دولة إثنية صغيرة لن يُكتب لها الحياة وسيؤدي حتما إلى زعزعة استقرار منطقة معرضة بالفعل لخطر التطرف، في حين أن خطة الحكم الذاتي المقترحة تجسد شكلا من أشكال تقرير المصير يكفل احترام الخصوصيات الاجتماعية والثقافية ضمن إطار من الاستقرار السياسي. ويجب اتخاذ إجراءات لتحويل حياة البؤس التي يحياها السكان المحتجزون في مخيمات تندوف إلى حياة يسودها السلام والعدالة والتنمية. ولأجل هؤلاء السكان، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى إنهاء النزاع عن طريق الاعتراف بأن الاستقلال الكامل للسكان الصحراويين هو أكثر الحلول واقعية، ويجري تطبيقه بالفعل.

٤٩ - **السيد بانوكيا**: تكلم بصفته الشخصية كصحفي وكاتب فقال إن عدم وجود أي تعداد للسكان في مخيم تندوف يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ويسهل تحويل المعونات الإنسانية الدولية إلى الأسواق الأجنبية، حيث تباع لفائدة كبار المسؤولين في الجزائر وفي جبهة البوليساريو. ولذلك، ليس من المستغرب أن يعارض أولئك المسؤولون دائما إجراء أي تعداد من هذا القبيل، بالرغم من الطلبات العديدة التي قدمتها مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها بغية تحديد احتياجات سكان المخيمات. كما أن معارضة إجراء التعداد تشجع نمو الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها المنظمات الإرهابية وتجنيدها لسكان المخيمات. ولذلك قال إنه يدعو الجزائر إلى الاضطلاع بمسؤولياتها إلى جانب جبهة البوليساريو، عن طريق الإذن بإجراء تعداد للسكان في مخيمات اللاجئين في تندوف.

٥٠ - **السيدة بيلغرين** (رابطة ميمونة): دعت إلى اتخاذ إجراءات لإنهاء معاناة النساء الصحراويات المحتجزات في مخيمات تندوف، اللائي يعانين يوميا كل أنواع الاعتداءات النفسية والبدنية والجنسية، والتي يفلت مرتكبوها في جبهة البوليساريو من الإدانة الدولية. وتعيش هذه الفئات الضعيفة من النساء في حالة دائمة من انعدام الأمن تحت رحمة القادة الانفصاليين، الذين يرتكبون بحقهن جريمة الحمل القسري البشعة. وفي الواقع، تعامَل المرأة معاملة آلات إنجاب من أجل تأمين أعداد أكبر في المخيمات وبالتالي دعم دعاية جبهة البوليساريو بشأن ضرورة زيادة المعونات الإنسانية. وتتضرر النساء بشدة من جراء تحويل المعونات الغذائية عن

المخيمات بشكل سافر، ومن الظروف المناخية القاسية، والحرمان من حقوقهن الأساسية. واستشهدت بعدة قضايا اغتصاب، فقالت إن مرتكبي هذه الجرائم، ومن بينهم الأمين العام الجديد لجبهة البوليساريو، يجب أن يحاسبوا على أعمالهم أمام القضاء. واحتجز عدد من النساء الصحراويات أيضا بصورة غير قانونية أثناء زيارتهن للمخيمات، مما يدل على القيود المفروضة على حرية تنقل النساء.

٥١ - **السيد جاميسون:** تكلم بصفته الشخصية كممثل لشركة تجارية دولية تتخذ من جبل طارق مقرا لها فقال إنه لم يشهد مثيلاً للظروف المعيشية القاسية التي يعاني منها الصحراويون في أي من البلدان العديدة المتنوعة التي زارها في إطار عمله الإنساني ومشاركته في الحوار الديني. وقد حان وقت البحث عن حل عملي بدلا من توجيه أصابع الاتهام. وقد وجد قادة مخيم تندوف مضيافين في المناسبات العديدة التي أقام فيها بينهم عند المشاركة في حوار السلام الذي ينظم سنويا بين المسلمين والمسيحيين لمناقشة معتقداتهم والتعلم من بعضهم البعض. ويدل الطابع المفتوح للحوار بين الأئمة وقادة جبهة البوليساريو ومسؤولين صحراويين آخرين على قدرتهم على التعايش في وئام مع الآخرين الذين يعتقدون بخلاف ذلك. وقال إنه يتذكر أن معظم سكان المخيمات لا زالوا يعانون من الفقر المدقع في انتظار عودتهم إلى الأرض التي أجبروا على مغادرتها منذ أكثر من ٤٠ عاما، وأعرب عن أمله بأن توفر الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ السلامة والعدالة والأمن للشعب الصحراوي.

٥٢ - **السيدة فابيان** (النخيل للاستشارات البيانية): أشارت إلى الظروف المعيشية القاسية في مخيمات اللاجئين الصحراويين التي زارتها، وأثنت على كرم الضيافة التي وجدتها، هي الغريبة، لدى أشخاص يملكون القليل جداً. وقد رحبوا بها، وتقاسموا معها القليل من الطعام والماء الذي يملكونه، واستمعوا إليها ودعوها إلى العودة. وقالت إن سبب زيارتها للمخيمات هو حضور حوار السلام السنوي الذي تكلم عنه مقدم الالتماس السابق. وقالت إنها هي أيضاً قد أعجبت بالحوار المتبادل عن الدين الذي يشكل جسراً بين أناس من مختلف الأديان والثقافات، والذي يتسم بأهمية خاصة في وقت ينخرط فيه اللاجئون في ثقافات أخرى بمعدل هائل. ويثبت الصحراويون أن لديهم الكثير ليعلموه للعالم عن السلام من خلال لطفهم وشجاعتهم في الانتظار طويلا للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. ودعت اللجنة إلى إيجاد حل لهم يمكنهم من العودة إلى ديارهم في الصحراء الغربية، لأنه لا توجد فرحة أكبر من فرحة العودة إلى الوطن.

٥٣ - **السيدة مارينو** (جامعة مدينة نيويورك): قالت إن اللجنة ستقدم أساساً أفضل لاستئناف المفاوضات لو أنها بدلا من مناقشة انتهاكات الصكوك الدولية التي ارتكبت منذ زمن طويل ركزت اهتمامها على صحة وسلامة اللاجئين الصحراويين. ورغم أن الاقتراح المغربي للحكم الذاتي يشكل الحل العملي الوحيد للطرفين، فإن جبهة البوليساريو المستبدة لم تؤيده، وربما يدل ذلك على أنها لا تهتم سوى بمصالحها الذاتية .وقضيتها الإيديولوجية البحتة تفتقر إلى الطابع العملي، كما أن قادتها فاسدون ومخيماتها تعج بانتهاكات حقوق الإنسان. وعلى النقيض من ذلك، كانت دولة المغرب ذات السيادة تمضي في العملية الديمقراطية باطراد وتمكِّن المواطنين من التحول إلى أعضاء منتجين في مجتمع تعيش فيه جالية صحراوية كبيرة العدد. وأشارت إلى أنه سيكون من المفيد إعادة تعريف الاستقلال الذاتي وإعادة النظر في الخطة المغربية للحكم الذاتي، مع الانتباه بوجه خاص إلى الفقرات ١٢ و١٣ و١٨. ويجب أن يعمل المغرب من جانبه بجد لتطوير الأقاليم الجنوبية، كما ينبغي رصد تخصيص ميزانية محددة لهذا الغرض عن كثب.

٥٤ - **السيد الأحمدي:** تكلم بصفته الشخصية كأستاذ، فأبرز دور الانتخابات البرلمانية الوشيكة في المغرب في مواصلة توطيد العملية الديمقراطية الجارية في ذلك البلد، وقال إن زملاءه من سكان الأقاليم الصحراوية يشاركون بأعداد قياسية متزايدة في الحملات الانتخابية وفي التصويت منذ إعادة المنطقة إلى المغرب. وأشار إلى الانتخابات البلدية الإقليمية التاريخية التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والتي انتخب فيها ممثلون للمجالس الإقليمية الجديدة ذات الولاية الدستورية، والمخولون صلاحيات واسعة. وقد فاز الصحراويون الحقيقيون بمقاعد في المجالس الإقليمية للأقاليم الصحراوية، حيث ينهضون الآن بأعباء مسؤولية الإشراف على تنفيذ خطة الهيكلة الإقليمية المتقدمة. وتقوم الحكومة بتوظيف مبالغ ضخمة في نموذج إنمائي جديد لتلك الأقاليم الجنوبية، كمثال آخر على التدابير المتخذة لتعزيز الديمقراطية الوحيدة العملية في شمال غرب أفريقيا، والتي ما زالت فريسة للعنف وعدم الاستقرار والتقسيم. وينبغي لجبهة البوليساريو التي تسعى إلى وقف عجلة التقدم في المغرب أن تكف عن ألعابها العبثية والخطيرة والفاشلة.

٥٥ - **السيدة ليتز** (منظمة ''لن ننساكم'' الدولية): قالت إنها تتحدث انطلاقاً من وجهة النظر الفريدة التي اكتسبتها المنظمة خلال وجودها الطويل الأمد وسط مجتمع اللاجئين الصحراويين الذين تقدم لهم الخدمات. ويتمثل أعظم الشواغل في الأثر القاسي الذي تركه الاحتلال المغربي على الشباب الصحراوي، والذين تعمق شعورهم بالإحباط والغضب والمرارة نتيجة الجمود متحولاً إلى عداء وغضب ويأس. وعلاوة على ذلك، تقوم الجماعات المتطرفة باستدراجهم إلى العنف، بما في ذلك من داخل المغرب نفسه. بيد أن الكثيرين يوحدون جهودهم لمواجهة ذلك التهديد وللنضال بسلمية وعزم للحصول على العدالة للشعب الصحراوي من خلال رفع أصواتهم لإطلاع العالم، أثناء انتظار الاستفتاء، على خصوصية الهوية والثقافة الصحراويتين وعلى الرغبة في إقامة دولة صحراوية. ونبهت إلى ضرورة الاصغاء إلى تلك الأصوات باهتمام لأن الجيل الحالي الذي يعيش في المخيمات يقف عند مفترق طرق بين مستقبل يعد بالسلام والكرامة الإنسانية أو ينذر بالكوارث المأساوية العنيفة التي لا يمكن السيطرة عليها. وفي ضوء ذلك، حثت على إعمال الحق القانوني المعترف به للشعب الصحراوي في إجراء استفتاء.

٥٦ - **السيدة باسينيت:** تحدثت بصفتها الشخصية كممثلة ومغنية وناشطة مرشحة لجائزة نوبل للسلام فقالت إنها تأملت مليا في ثمن حرمان شعب من التعبير عن نفسه وعدم قدرته على المشاركة في الخطاب الإعلامي والاتجار بقيمة ملكيته الفكرية وثرواته المادية وجني عوائد من تلك التجارة. ولذا فقد أصبح ضرورياً الآن أكثر من أي وقت مضى الاستماع إلى صوت أصيل منظم. إذ لا يجوز أن يظل شعب من غير صوت مسموع، لا سيما في أجواء أصبح فيها الانقسام بين القلة والكثرة مرضا من أمراض الأنانية والغطرسة. وتظهر الأمثلة الحالية أن القلة تنال المكافآت، بينما يُداس على ضعاف الحيلة بالأقدام ويتواصل خلق شروط مجحفة بحقهم تؤدي بهم إلى الشعور بالغربة في وطنهم. إلا أن زيارتها للاجئين الصحراويين علمتها أن العالم لا يمكنه أن يزدهر عندما يتم تهميش مجتمعات بأكملها؛ وأننا يجب أن نفتح صدرنا للأعداء أيضا كجزء من الحل؛ وأن تقرير المصير يساعد في إعطاء صوت لمن لا صوت لهم؛ وأننا يجب أن نتحلى بقوة القلب والروح والعقل إزاء المعارضة؛ وباختصار، يجب أن نكف عن استبعاد مجتمعات بأكملها من حوار السلام.

٥٧ - **السيد بودجيدرا:** تكلم بصفته الشخصية، فدعا إلى إشراك الشباب في وضع السياسات وعمليات صنع القرار

قيد المناقشة. وقال إن شعب الصحراء الغربية، آخر إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في أفريقيا، قد أجبر على مدى الأربعين سنة الماضية على العيش كشعب لاجئ أو تحت الاستعمار، وحرم من حقه في العيش بحرية على أرضه وفي الحكم الذاتي. وتراود الشباب الصحراوي الطَموح أحلام وتوقعات، ولكنهم يصطدمون بقساوة الحياة في المخيم أو باضطهاد الحكم المغربي، بالإضافة إلى العيش في خوف دائم من القتل أو الاختطاف. وهم محرومون من حقهم المشروع في التعبير عن أنفسهم والدفاع عن هويتهم والتنقل بحرية واختيار حكومتهم باعتبارهم مواطنين لهم حقوق. وكنتيجة حتمية لهذه الظروف، يتصاعد التململ والغضب والإحباط واليأس، مما يمهد السبيل للتطرف والاستغلال، ويؤدي إلى عواقب مأساوية في منطقة يتفاقم فيها عدم الاستقرار. وقد أثبت التاريخ أن الأمن والاستقرار لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال العدالة والمساواة والحكم الرشيد. ولذا فإن الوضع القائم في المستعمرة الأخيرة المتبقية في أفريقيا لم يعد قابلاً للاستمرار.

٥٨ - **السيد مرغوب**: تكلم بصفته الشخصية كباحث علمي وطبي فقال إن حق الأمم في تقرير مصيرها أمر لا جدال فيه وهو من المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي أنكرها على الصحراء الغربية أولئك المسيطرون على الأراضي المتنازع عليها منذ عقود عديدة، الأمر الذي أدى بدوره إلى حرمان الصحراويين من حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والحق في الخصوصية والصحة. وأضاف قائلا إن الشعب الصحراوي بات ضحية سوء سلوك الشرطة والتعذيب ونظام عدالة ظالم، بينما يمنع أيضا من التجمع دعماً لتقرير مصيره. وعلاوة على ذلك، فإن رفاه اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في المخيمات يشكل مصدر قلق بالغ. فالصحراويون يحتاجون إلى الاستقرار والأمن والازدهار، ولكنهم محرومون من حقوقهم المدنية والثقافية ويواجهون الرفض إذا ما طلبوا اللجوء السياسي. واختتم كلمته قائلا إن المنظمات غير الحكومية كثيرا ما أدانت انتهاك حقوقهم، مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يعترف أبدا بالصحراء الغربية كجزء من المغرب.

٥٩ - **السيد ساسي**: تكلم بصفته الشخصية، وقال مشدداً على الحق غير القابل للتصرف للشعوب المستعمرة في تقرير المصير إن المجتمع الدولي يجب أن يتنبه إلى استغلال الموارد الطبيعية المملوكة للشعب الصحراوي، الذي أعلنت مؤخراً محكمة العدل الأوروبية عدم قانونيته. كما يجب إدانة التدمير المنهجي للمجتمع الصحراوي من جانب المغرب، الذي احتل أراضيه، وأباد جميع الكيانات التي قد تدعي تمثيله وحرمه من حقه في تقرير المصير، منتهكا بذلك أبسط قواعد القانون الدولي، في حين أن العالم يقف صامتا. وأضاف أن المغرب يعارض الاستفتاء الموعود بجميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الإجرامي العشوائي. وبالنظر إلى التداعيات الإقليمية الأوسع نطاقا للنزاع، يعتقد البعض أنه ينبغي للاتحاد الأفريقي، الذي كانت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية أحد أعضائه المؤسسين، أن يضطلع بدور أكبر في إيجاد حل. وقد حان الوقت للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته لتحرير آخر مستعمرة في أفريقيا وإنهاء المعاناة الطويلة للشعب الصحراوي.

٦٠ - **السيد أورتيز أسين** (المنتدى الكناري - الصحراوي): قال في معرض وصفه للظروف القاسية والغير صحية التي لا يتصورها العقل التي أجبر الصحراويون على العيش فيها في تندوف منذ أكثر من ٤٠ عاما إن نسبة كبيرة من النساء تعاني من فقر الدم كما يعاني الأطفال من سوء التغذية والأمراض المزمنة. ويتحمل قادة جبهة البوليساريو المسؤولية عن تحويل المعونات الدولية إلى الأسواق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بكميات تدفع بالمسؤولين

الأوروبيين والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى الاشتباه في الجهات المرسلة لها. ويتزايد الشعور باليأس لدى الشباب الصحراوي الذين ولدوا ونشأوا في المنفى، مما يؤدي من دون شك إلى إيجاد أرضية خصبة للتعصب والعنف في غياب الأمل الذي سيعطيه الاقتراح المغربي للحكم الذاتي. وسكان المخيم محرومون من أهم الحقوق الأساسية، بما في ذلك حرية التنقل، الذي أُنكر على وجه الخصوص على النساء العائدات من رحلات أمضين خلالها الوقت مع أسر مضيفة في إسبانيا. ويتحمل قادة جبهة البوليساريو المسؤولية عن هذا الحرمان من الحرية في نهاية المطاف، وهذه جريمة يجب معاقبة مرتكبيها. ويعي الشعب الصحراوي جيداً الأسباب الكامنة وراء الحالة السائدة في المخيمات، وتتجلى بمظاهر تشمل انحطاط جبهة البوليساريو واستبدادها وانعدام الثقة في قادتها. وقد أفاد الالتزام المغربي بحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي منطقة الصحراء، ومن المؤكد أنه سيعزز عودة أولئك المحتجزين في المخيمات الجهنمية في الجزائر، بالإضافة إلى رخائهم الاجتماعي والاقتصادي.

٦١ - **السيدة براهيم بوناب** (عضو البرلمان الجزائري): قالت إن الشعب الصحراوي يعاني الحرمان منذ ٤٠ عاماً على أيدي محتل باغ تلاعب، في جملة أمور، بالمجتمع الدولي وعرقل حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. ويعوق المحتل حالياً عمل الأمم المتحدة في الصحراء الغربية وينتهك وقف إطلاق النار القائم، متنكرا بذلك لالتزامه بإجراء استفتاء على تقرير المصير. والجزائر ليست طرفا في النزاع، وقد عملت باستمرار على إقامة علاقات حسن جوار، ولم تدخر أي جهد لدعم البحث عن حل عادل ودائم يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. وينبغي الآن اتخاذ التدابير اللازمة لتسريع الاستفتاء؛ وإنشاء آلية دولية مستقلة ومحايدة للإشراف على حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية؛ وتكثيف جميع الجهود الرامية إلى وقف الهجمات التي يشنها المحتل المغربي على الشعب الصحراوي. وفي الختام، أشادت بالمرأة الصحراوية لما تبديه من شجاعة وصمود في كفاحها من أجل التحرير والحرية.

٦٢ - **السيد لياس** (عضو البرلمان الجزائري): قال إن الشعب الصحراوي عانى لمدة طويلة لما قدم من تضحيات في سبيل تحرير وطنه، ويشارك حاليا في الكفاح السلمي من أجل تقرير مصيره والتوصل إلى تسوية عادلة لقضية آخر مستعمرة في أفريقيا لا تزال معلقة. وأدان الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، ولا سيما الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها المحتل في الأراضي الصحراوية، وهو يتفق مع مقدمة الالتماس السابقة بشأن إنشاء آلية لرصد حقوق الإنسان والحاجة إلى تسريع الاستفتاء. وأضاف أنه يجب أيضا اتخاذ إجراءات لحماية المدنيين الصحراويين؛ والإفراج عن جميع المحتجزين الصحراويين؛ وإدانة جميع أعمال العنف والتعذيب والاعتقالات والمحاكمات التي تقوم بها القوات المسلحة المغربية خارج نطاق القضاء؛ ووقف النهب المتواصل للموارد الطبيعية للشعب الصحراوي. واختتم كلمته قائلا إن الجزائر أكدت دعمها الطويل الأمد للشعوب المضطهدة في كل مكان. وبالفعل، فإنها ليست طرفا في النزاع، وتدعو إلى إيجاد حل عادل ودائم يضمن للشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير بوصفه خيارا لا رجعة فيه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.